

هل سيقلب التنوع المجتمعي في المغرب الانتخابات رأسًا على عقب؟

كتبه فريق التحرير | 7 أكتوبر, 2016



يعد المغرب رابع أكثر البلاد العربية اكتظاظًا بالسكان، إلا أنه في نفس الوقت، أكثر البلدان العربية تنوعًا في الديموغرافية السكانية على أرضه، فالعروف عنه أن أغليته من المسلمين السنة، إلا أنه يحتوي على العديد من الديانات والمذاهب المختلفة، بل والأعراق المختلفة كذلك، مما يمنحه تنوعًا ديموغرافيًا لا يتميز به أي بلد عربي آخر.

تبلغ نسبة السكان في المغرب 33.848.424 مواطن مغربي بحسب إحصائيات عام 2014، إلا أنه لا يشكل كل هذه النسبة المسلمون السنة فقط، فتجد في المغرب العرب، والأمازيغ، وهم السكان الأصليين للمغرب منذ 5000 عامًا، والعرب الأمازيغ، واليهود، والمنحدرين من أصل أندلسي.

يشكل المسلمون السنة 95% من النسبة السابقة، حيث أخذ عدد اليهود المغاربة بالتناقص بعد إنشاء دولة الاحتلال الإسرائيلي عام 1948، ليظل 5000 يهودي منهم فقط داخل المغرب الآن، كما أن هناك قلة من المغاربة المسيحيين، الذي اعتنقوا المسيحية أثناء وجودهم في المغرب، ويُقدر عددهم بحوالي 300.000 نسمة على الأكثر، ذلك بالإضافة إلى نسبة تقل عن 100.000 نسمة من الأجانب، يكون أغلبهم من المواطنين الفرنسيين أو الإسبانيين، بالإضافة إلى الطلاب أو العمالة

أما بالنسبة لاختلاف المذاهب الإسلامية، فلا يعد ذلك أزمة كبيرة في المغرب كما هو الحال في بعض البلدان العربية، حيث يتمتع المغرب بأغلبية سنية، إلا أنه لا يخلو من مجتمعات صغيرة متفرقة من الشيعة في شمال غرب المغرب بأعداد غير محددة، بالإضافة إلى عدم معرفة العامة بوجودهم أو التعرف على نشاطاتهم، وذلك لأن الحكومة المغربية تراقب كل من كان غير مسلم، أو غير سني، وتقيّد أي فعاليات أو نشاطات لهم، وذلك لأنهم يمثلون تهديدًا لاستقرار الديموغرافية المغربية بالنسبة للسلطات والطبقة الملكية.

لا يمنع كون الأغلبية من المسلمين السنة من وجود بعض العلمانيين المغاربة، والذين لا يقدرّون إلا بضعة آلاف فحسب، إلا أنه يتم ملاحظتهم من بين طبقات المجتمع المغربي، في طريقة حياتهم التي تتبع في الأغلب أسلوب الحياة الغربي، وهم في الأغلب من يكونون من الطبقة الغنية أو الرفهة، التي تتمتع بتعليم فرنسي إما في المغرب أو في فرنسا، وذلك يظهر بوضوح في استهلاك بعض من طبقات المجتمع المغربي للخمر، والذي يصل إلى مئات الملايين من اللترات سنويًا.

رغم كل ما سبق من أعراق وديانات ومذاهب، والتي لا زلت تعد أقلية بالنسبة لتركيبية المجتمع المغربي من الناحية الثقافية والاجتماعية، إلا أننا لا يمكننا أبدًا اعتبار الأمازيغ إحدى تلك الأقليات، فيمثل الأمازيغ ما يقرب من 14 مليون من النسبة السكانية في المغرب، أي ما يقارب نصف السكان تقريبًا، أما في منطقة المغرب العربي بشكل عام، فيشكلون ما يكثر عن الـ 32 مليون فرد في الجزائر، ويبلغون 2 مليون أمازيغي في فرنسا، كما يشكلون نسبةً مختلفة وبأعداد كبيرة في كثير من البلاد الإفريقية التي تجاور بلدان المغرب العربي، بل ويشكلون نسبة قليلة من الكثافة السكانية في مصر وإسرائيل.



مظاهرة لأمازيغ المغرب عام 2012

كيف يكون الأمر إن كان المرء أمازيغيًا في المغرب؟

تبدأ جذور المشكلة من التسمية الخاطئة للأمازيغ في اللغة العربية والتي تدرج على أسنة العرب منذ

قرون، وهي تسمية الأمازيغ بالبربر، فمصطلح البربر يعود إلى أصول معانٍ مختلفة في كثير من اللغات والثقافات، فنجد أن اليونانيين يطلقوه على كل من لم تكن لهم حضارة ولا ينتمي لحضارتهم، ونجد المؤرخ اليوناني هيرودوت يصف الفرس بأنهم جماعة البربر، وليس سكان شمال إفريقيا في ذلك الوقت، ويطلقه الرومان على كل من لا ينتمي إليهم ثقافيًا وحضاريًا، كما يستخدمه العرب كذلك في وصف كل ما كان متوحش أو غير حضاري، إلا أنه تم لصق الاسم بالأمازيغ منذ قرون بسبب وجود الحضارة الرومانية لقرون من الزمن في تلك المنطقة من شمال إفريقيا.

لا يصف الأمازيغ أنفسهم بالبربر، بل يعتبرونها إهانة لهم ولحضارتهم، ويعتبرونها جزءًا من طمس الحقيقة التاريخية عنهم، فهم يعتبرون حضارتهم من أقدم الحضارات على وجه الأرض، بل يعتبرون حضارتهم بأهمية الحضارة الفرعونية في مصر القديمة، كما يصفون أنفسهم بكونهم السكان الأصليين لشمال إفريقيا، بداية من غرب واحة سيوة في مصر، وحتى المحيط الأطلسي.

يعد يوم الثالث عشر من يناير هو بداية السنة بالنسبة للأمازيغية، والتي تكون في سنة 2964 في أيامنا هذه، إلا أنه لا يعترف سواهم بذلك، حيث يتم تهيمش كل ما له علاقة بالثقافة أو الحضارة الأمازيغية في المغرب، ليتم دمجهم في المجتمع العربي إجباريًا، بإجبارهم على تعلم وتحدث العربية، وإجبارهم على كونهم من العرب، وهم ليسوا كذلك.

“يمكننا اعتبار مشكلة الأمازيغ بصراحة الهنود الحمر في أمريكا”، قالتها إحدى أستاذة علوم الإنسان سوزان شافير دافيش، والتي قضت ما يقرب الثلاثين عامًا في دراسات في المغرب، حيث تتابع في **التقرير** الذي وردت فيه هذه الكلمات، بأنه يتم تهيمش الأمازيغ في مناطق معزولة حضاريًا وثقافيًا وسياسيًا عن المجتمع المغربي، بل ويتم عزلهم لغويًا إن صح التعبير، حيث لا يعترف باللغة في كثير من المصالح الحكومية في المغرب رغم أن 27% من سكان المغرب يتحدثون الأمازيغية كلغة أم أفضل من اللغة العربية، إلا أن السلطات مازلت مستمرة على استخدام العربية والفرنسية كلغتين رسميتين للدولة، واعتبار “الدارجة” المغربية اللغة العامية على المستوى المجتمعي المحلي.

بدأت الجهات المعنية بالتصالح قليلًا مع فكرة امتزاج الثقافة الأمازيغية بالثقافة العربية، فاعترف ببعض منهم كوزراء في الحكومة، واعترف في الدستور الجديد لعام 2011 باللغة الأمازيغية كلغة مكتوبة ومنطوقة، ليتم وعدهم بأنه سيتم تدريسها في المدارس كما تُدرس اللغة العربية، إلا أنه ما حدث أن ظل ما كان وعدًا في طي نسيان الحكومة، وما زال الأمازيغ يعانون من تهيمش على المستوى الاجتماعي بالنسبة للخدمات الاجتماعية المتوفرة إليهم، أو بعزلهم حضاريًا أو ثقافيًا.



فتيات أمازيغيات يحملن العلم الخاص بالأمازيغ

يخوض المغرب انتخابات برلمانية اليوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، يحظى فيها 22 مليون مواطن بحق التصويت، إلا أنه لن يقوم بالتصويت الفعلي من هذه النسبة إلا 13 مليون شخص، وهو ما يوافق عليه أغلب المغاربة من مختلف الطبقات الاجتماعية، حيث لا يهتم عامة الشعب عادة بالانتخابات، وبخاصة الشباب منهم، حيث لم يزد معدل المشاركة الانتخابية إلا بعد أحداث الربيع العربي في المنطقة، ولم تشهد بالفعل حضورًا شبايبًا في ساحات الانتخاب إلا في العام الماضي.

شهد المغرب دستورًا جديدًا كذلك في عام 2011، رحبت به المحافل الدولية باعتباره دليلًا على التقدم الديموقراطي في البلاد بعد انتفاضة المغرب العربي القصيرة، حيث اتبع فيه الملك محمد السادس منهجية تعتمد على ترؤس الوزراء مع حل البرلمان، كما اعتمد في الدستور على مزيد من الحفاظ على اللغة الأمازيغية، التي خاضت نضالًا واسعًا مع السلطات الرسمية في المغرب للاعتراف بها كلغة تُكتب وتُدرس في المدارس الحكومية كما تُدرس اللغة العربية.

ما هو موقف الأمازيغ من الانتخابات المغربية؟

أكد الرئيس المؤسس لـ "الحزب الديموقراطي الأمازيغي" أحمد الدغرني في هذا **التقرير**، أن نتائج الانتخابات البرلمانية اللمزمع إجراؤها اليوم الجمعة في المغرب، لن تخرج عن المجالات الأربعة التي تتحكم فيها وهي الدين والمال واستغلال النفوذ والسماسرة، حيث يرى أن العامل الأساسي الأول المتحكم في الانتخابات هو الدين، لكنه لفت الانتباه إلى أن القوى المتحكمة في الدين متداخلة، وهي إمارة المؤمنين أولاً ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ثانيًا ثم يأتي بعد ذلك دور الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية أي "العدالة والتنمية".

للطوائف والأعراق المهمشة في المجتمع الغربي دور مفاجئ هذه المرة.

رابط المقال : [/https://www.noonpost.com/14364](https://www.noonpost.com/14364)